معهد السلام لدراسات المرأة
ASalam Institute for Women's Studies (SWS)

العمل النسائي في سورية: تاريخيًا وحاضرًا

رغداء زيدان | 2023

حقوق النشر والطبع لمعهد السلام لدراسات المرأة © 2022

مؤسسة مستقلة غير ربحية تعنى بدراسات المرأة عموماً والمرأة السورية بشكل خاص في إطار دورها المجتمعي، من خلال بحث التحديات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تواجهها، والفرص التي يمكن الاستفادة منها، مع تقديم مخرجات بحثية وتوصيات لسياسات في سبيل تطوير المجتمع، وإحلال العدالة الاجتماعية فيه.

تعود التحليات والتوصيات بشأن السياسات الواردة في هذا الاصدار وغيره لمؤلفها ولا تعكس بالضرورة آراء ووجهات النظر التي يعتمدها المعهد أو إدارته أو الجهات المانحة له أو الباحثين الآخرين فيه.

معهد السلام لدراسات المرأة

بارك مافيرا 2- باشاك شهير

اسطنبول – تركيا

www.alsalaminstitute.com

العمل النسائي في سورية: تاريخيًا وحاضرًا

لمحة تاريخية عن المنظمات النسائية في سورية

بدأ العمل النسائي في سورية بداية القرن العشرين، لكنه كان عملاً اجتماعياً تركزت أهدافه على العمل الخيري ونشر التعليم، وقامت به نساء أرستقراطيات ينتمين إلى الأسر الغنية أو السياسية المعروفة في البلاد، ومن أهم هذه الجمعيات:

1. جمعية يقظة الفتاة العربية: تأسست عام 1915 وكانت ذات طابع قومي واهتمت بتعليم الفتيات.
2. النادي النسائي الشامي: تأسس عام 1920 على يد نازك العابد.
3. جمعية النجمة الحمراء تأسست عام 1920 وقامت بأعمال الصليب الأحمر.
4. جمعية نقطة الحليب: جمعية نقطة الحليب تأسست في سوريا سنة 1922م على يد مجموعة من السيدات برئاسة السيدة "زهراء اليوسف" حرم الرئيس محمد علي العابد، التي كانت تمتلك أراض ومراع واسعة وأبقار فتبرعت بكل حليب أبقارها مجاناً للجمعية. فكانت الجمعية تقوم بغلي الحليب وتعقيمه وتعبئته بقناني زجاجية وتوزيعه على أمهات الأطفال مجاناً، وأقمن العديد من العيادات والصيدليات التي توزع الأدوية للأطفال مجاناً. أما عضواتها المؤسسات فكن حسب تسلسل الأسماء أبجدياً: أسماء العظم- أمينة جزائري- جيدة المؤيد العظم- حفصة الأيوبي- زهراء العابد- زينب العظم- سنية أيوبي- فائزة اليوسف- فائقة العظم- ماريا العظم- نجلاء العظم- وجيهة يوسف، وغيرهن.
5. جمعية يقظة المرأة الشامية: تأسست عام 1927 وهدفت إلى تشجيع عمل النساء في الريف وإحياء وتنظيم الصناعات اليدوية التقليدية. وهدفت إلى محو الأمية لدى فتيات الغوطة وتعليمهن مهارات يدوية يكسبن منها كفاف يومهن.
6. دوحة الأدب: تأسست عام 1928، وأعلن عنها في اجتماع حاشد في المجمع العلمي العربي، وبينت أهدافها في إشراك المرأة في الحياة العامة، وأحدثت مدرسة لتنشئة

الفتيات تنشئة تعتمد على روح تقدمية للقومية العربية، وفي عام 1931 افتتحت المدرسة أبوابها دون ترخيص.

أبرز الشخصيات النسائية وقتها:

كانت النساء الناشطات من عائلات غنية أو زوجات سياسيين ووجهاء، وكان عملهن الاجتماعي يأخذ طابع "البرستيج"، إن صح التعبير، لكن هذا لا يعني عدم التزامهن بخدمة المجتمع، والعمل على رفعته ونهضته. ومن أهم هؤلاء النسوة حسب الترتيب الأبجدي:

1. ثريا الحافظ: ابنة الأمير أمين لطفي الحافظ أحد الذين أعدمهم الأتراك في 6 أيار 1916. ونشأت ثريا يتيمة في كنف أمها ورعاية عمها الأمير مصطفى الشهابي، وكان لها نشاط سياسي واجتماعي مهم في سوريا فكانت أوّل سيدة ترشّح نفسها لشغل مقعد نيابي عام 1953، لكنها لم تفز حينها.
2. حفصة وسنية الأيوبي: ابنتا رئيس الوزراء عطا الأيوبي، وساهمت سنية بتأسيس عدد من الجمعيات النسائية.
3. زهراء اليوسف: زوجة محمد علي العابد رئيس سورية، وأخت عبد الرحمن اليوسف رئيس محمل الحج. توفيت سنة 1971. وكانت من عائلة غنية جداً.
4. عادلة بيهم الجزائري: ورئيسة الاتحاد النسائي السوري الذي تأسس عام 1933، وبقيت رئيسته مدى الحياة. توفيت عام 1975.
5. فائزة العظم: زوجة عبد الرحمن اليوسف، وهي ابنه عم خالد العظم رئيس وزراء سورية.
6. نازك العابد: ابنة مصطفى باشا العابد متصرف الكرك ومن ثم الموصل. أسست بدعم من حزيمة بنت ناصر زوجة الملك فيصل، جمعية النجمة الحمراء التي سبقت منظمة الهلال الأحمر السوري. انتقلت لبيروت وعاشت فيها إلى أن ماتت.
7. وجيهة اليوسف: ابنة عبد الرحمن اليوسف، وزوجة حسين الإيبش (إقطاعي كبير، وصياد ذهب لإفريقيا في رحلة صيد وعاد منها 1600 حيوان محنط [بقي منها 400 حتى عام 2007 وتلف الباقي بسبب الإهمال]).

تجربة العمل النسائي بعد الاستقلال

استمرت الجمعيات النسائية الخيرية، بمؤسساتها المنتسبات للطبقة الأرستقراطية، وكان لبعض تلك الجمعيات نشاط أثار الرأي العام، من ذلك:

1. في صيف عام 1944م اصطدمت جمعية الغراء الإسلامية مع جمعية "نقطة الحليب"، وهي جمعية نسائية ضمت نساءً مسيحيات ومسلمات من أهل دمشق، وكان بينهن زوجات سياسيين، وأهم نشاطات تلك الجمعية جمع الحليب وتعقيمه وتوزيعه على فقراء الأطفال وأيتامهم، وكانت تقيم حفلاً سنوياً لجمع التبرعات، وقررت إقامة حفلها ذلك العام في نادي الضباط الفرنسيين بدمشق، مما أثار رجال الجمعية الغرّاء ودعوا إلى اضراب استجابت له دمشق بأكملها، فلم يستسغ الناس دخول النساء إلى نادي الضباط الفرنسي، فتحركت الغيرة الوطنية والدينية وقامت مظاهرات تطورت إلى فوضى عامة، تدخلت فيها قوات الأمن وأطلقت الرصاص على المتظاهرين، مما أدى إلى مقتل عدد منهم، فامتدت الاضطرابات إلى حلب وحمص وحماة ومدن سورية أخرى، ولذلك فقد قام الرئيس شكري القوتلي باستغلال الوضع للحد من نفوذ الجمعية الغراء الذي راح يتصاعد في البلاد، فأوقف توزيع الحليب الذي كانت تقدمه "نقطة الحليب" وبالوقت نفسه أوقف توزيع الطحين الذي كانت الغراء توزعه على الناس دون بديل، مما أثر على شعبيتها، وهو ما دفع الجمعية لاتخاذ موقف معادٍ لقائمة القوتلي في الانتخابات النيابية التالية عام 1947م، فقام القوتلي بعد الانتخابات بإصدار قرار بحل الجمعية والاستيلاء على سجلاتها.
2. وفي عام 1951 أقامت "دوحة الأدب" حفلاً رقصت فيه الطالبات رقص السماح، إذ قام فخري البارودي بالتعاون مع عادلة بيهم الجزائري مؤسسة الدوحة، بإحضار الشيخ عمر البطش من حلب، حافظ الموشحات وأكبر مرجع في الغناء القديم، ليقوم بتدريب الفتيات على الغناء، وفصّل لهن ثياباً من الحرير زاهي اللون ليظهرن بها على خشبة مسرح قصر العظم، ويقدمن حفلاً راقصاً، بحضور رئيس الوزراء خالد العظم والعقيد أديب الشيشكلي، حاكم سورية العسكري، الأمر الذي أثار حفيظة المجتمع المحافظ، وخطب علي الطنطاوي من أحد مساجد البرامكة يوم الجمعة، وكانت الخطبة منقولة

مباشرة على أثير إذاعة دمشق، وهاجم فخري البارودي بشدة ولم تستطع المذيعة، فاطمة البديري، قطع البث، نظراً لحجم جمهوره الكبير في دمشق.

ثم وصلت القضية إلى الإعلام والصحف، وثم انتقلت إلى المجلس النيابي وأثيرت في جلسة 26 يونيو 1951م الموافق 1370/9/22هـ وتكلم في هذه الجلسة محمد المبارك رحمه الله فقال: "إن رقص السماح أيها الإخوان الذي يريد بعض الناس أن يفخر به قد رافق عصر الانحلال والانحطاط في الأندلس وفي بعض البلاد العربية الأخرى أفلا يجب أن نقلد عصور الحضارة والمد الذهبي الذي كانت فيه المرأة تجمع بين الخلق والكرامة والجهاد والكفاح..."، لكن نتيجةُ الجلسة البرلمانية جاءت لصالح البارودي وعُدّ الطنطاوي مذنباً ومداناً بالتحريض ضد الدولة وحُكم عليه بغرامة مادية وهي حسم عُشر راتبه لمدة شهرين. وبختام الجدال أقيم الحفل في قصر العظم ووقف البارودي ورقص مع إحدى الفتيات".

أما على الصعيد السياسي

1. "جامعة النساء العرب القوميات": تأسست عام 1943، وطالبت بالحقوق السياسية للمرأة وعملت من أجل قضية فلسطين وعقدت مؤتمرات لهذه الغاية.
2. "رابطة النساء السوريات": تأسست عام 1948 لإعداد دراسات حول المرأة ومشاركتها في الشأن العام. كانت منظمة رديفة للحزب الشيوعي السوري، لكنها مستقلة تنظيمياً، وكان من أهداف الرابطة حماية الطفولة ومساواة الرجل بالمرأة وحماية المرأة العاملة.

عملياً تضاءل النشاط النسائي بعد انتهاء انقلاب أديب الشيشكلي عام 1954، حيث توقفت التراخيص للجمعيات المدنية، لكن كان لانتخابات عام 1957 حضور صاخب للمرأة السورية: فقد خُصص مركز نسائي وحيد للاقتراع في مدرسة التجهيز في دمشق (مدرسة جودت الهاشمي)، وشهد إقبالاً منقطع النظير فلم يهدأ طوال يومي الانتخابات، ووقفت على باب المركز الانتخابي النسائي مجموعات من الفتيات يقدمن الأوراق للناخبات وقد وضعت كل فتاة على صدرها اسم المرشح الذي تدعو لتأييده. ويقول أكرم الحوراني عن توتر الأجواء الانتخابية في المركز الإنتخابي النسائي ما يلي: "ولاول مرة نزلت نساء الطبقة الدمشقية الارستقراطية من عائلات العظم ومردم والقوتلي والأيوبي وغيرها الى ساحة المعركة فتولين

الوكالة عن الشيخ السباعي والدعاية له، وبالمقابل فقد تجند الفرع النسائي في الحزب والأحزاب التقدمية الأخرى لصالح الأستاذ المالكي، وقد تجلى عنف المعركة الانتخابية في المركز النسائي حيث شوهدت السيدة أسماء الخوري زوجة فارس الخوري (ولقد صوتت للسباعي) وهي تحمل بيدها عدداً كبيراً من هويات الناخبات".

وروت الصحافة أن مؤيدات المالكي كن يقفن في ساحة المركز الإنتخابي ويصرخن طوال النهار: «لا نريد استبدال العجلاني بعجلاني آخر.. بل نريد عدنان (المقصود عدنان المالكي) آخر».

ويروي الصحفي سمير صنبر (وهو من فلسطيني لبناني، وكان في الخمسينيات من القرن الماضي يكتب للمجلة المصرية صباح الخير) بعضَ الطرف التي حصلت في المركز الانتخابي النسائي، فيقول: "كان يوجد حول المكان أيضاً مجموعة من الشباب المتسكعين للتفرج على الانتخابات.. والناخبات!.. والطريف أن أحد هؤلاء الشباب كان يتسكّع هناك فوجد فتاة جميلة جداً تضع شعار رياض المالكي وفي مواجهتها فتاة جميلة جداً أيضاً تضع اسم مصطفى السباعي. فما كان منه إلا أن هتف: "يعيش مصطفى المالكي"!!

في زمن الوحدة بين سوريا ومصر بقي العمل النسائي محصوراً في يد الدولة، وأديت ثريا الحافظ عبد الناصر بشدة، وفعلت بعض الناشطات مثلها.

وعندما حكم البعث في سوريا عام 1963 أطر العمل النسائي فيما أسماه الاتحاد النسائي، الذي ظهر عام 1967، ثم أعاد حافظ الأسد تنظيمه بالقانون رقم 33 لعام 1975، وكان أحد أدوات نظام الأسد الدعائية، ورغم ذلك حله بشار الأسد في 23 نيسان 2017م، ونقل العاملات فيه إلى وظائف أخرى.

العمل النسائي بعد الثورة

بدأت المرأة جهودها منذ بداية الثورة السورية، في العمل العام بمجورين: محور تعزيز السلم الأهلي وتعزيز مشاركة المرأة؛ ومحور إنهاء الحرب وإحلال السلام بسورية. ومن خلال مبادرات ومنظمات نسائية قدمت المرأة السورية مساهمتها في المحورين السابقين، وظهرت مجموعة كبيرة من المنظمات النسائية، فمع بداية حالات النزوح في سورية، قدمت المرأة مبادراتها

الخاصة بهدف مساعدة النساء النازحات في مختلف المناطق التي شهدت ذلك، وتميزت هذه المبادرات بعفويتها وتلقائيتها، فلم تكن مبادرات منظمة أو مبرمجة، بل كانت مبادرات ذاتية، عبّرت فيها المرأة عن دعمها وإحساسها بمسؤوليتها المجتمعية تجاه بنات وطنها. والأمثلة على هذه المبادرات كثيرة، وجرت بعيدًا عن الإعلام والتوثيق، وتم تناقلها عبر الأحاديث العادية للسوريين في وسائل التواصل، لذلك من الصعب إحصاؤها، لكنها تركزت على تقديم الدعم المادي والمعنوي والاحتواء العائلي، فضلًا عن تقديم الخدمات المتنوعة، بهدف إدماج النازحات وأطفالهن في المجتمع الجديد بتلقائية وعفوية وكرم وإحساس بالمسؤولية ميّز كثيرًا من السوريات. غير أن هذه المبادرات توسعت، وصارت أكثر تنظيمًا مع تفاقم حالات النزوح، وظهرت منظمات وفرق نسائية مختصة، صبت جل جهودها لمساعدة النساء النازحات، والعمل على تعزيز السلم الأهلي في مجتمعات النزوح وتعزيز مشاركة المرأة في المجتمع.

ومع استمرار الحرب برزت تساؤلات بين العاملات في الحقل النسائي: كيف يمكن إشراك المرأة السورية في عمليات الحل السياسي وإيقاف الحرب؟ وكذلك كيف يمكن إشراكهن في عمليات صناعة القرار على كل المستويات، من أجل بناء سلام مستدام، ومنع تكرار الحرب؟ وتم اللجوء إلى القانون الدولي والقرارات الأممية الخاصة، وعلى رأسها القرار 1325 حول المرأة والسلام والأمن، الذي تم اعتماده في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 2000، وما تبعه من قرارات داعمة لمشاركة المرأة السياسية كالقرار 1889 والقرار 1960 والقرار 2106 والقرار 2122 والقرار 2242.

فالقرار 1325 ملزم للأمم المتحدة ولجميع الدول الأعضاء فيها، وأهم النقاط التي يشملها:

- مشاركة المرأة على مستويات صنع القرار كافة.
- حماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.
- منع العنف ضد المرأة، من خلال تعزيز حقوق المرأة وأعمال المساءلة وتطبيق القوانين.
- تعميم منظور النوع الاجتماعي في عمليات حفظ السلام.

وقد بدأت المنظمات الدولية والعالمية بإلقاء الضوء على القرار وضرورة إشراك النساء السوريات بالعملية السياسية منذ نهاية عام 2012، وتتالت الدعوات لتفعيله والحديث حوله، وعُقدت المؤتمرات والدورات التدريبية لتضمين النساء في العمل السياسي السوري، ونتيجة لتلك الجهود؛

تم إشراك المرأة السورية في بعض الكتل السياسية المعارضة بعد الثورة، غير أن ذاك التمثيل كان ضعيفًا وصوريًا في معظم الأحيان. وفي وقت لاحق، زادت الجهود الرامية لتمثيل أكبر وأوسع للنساء في العملية السياسية، فظهرت مبادرات عدة، كالمجلس الاستشاري النسائي واللجنة الدستورية والحركة السياسية النسوية وغيرها، ويُؤخذ على هذه المبادرات النسائية وأمثالها أنها لم تنشأ بجهود سورية ذاتية، على أهميتها، بل كانت تلبية لضغوط دولية وأممية، اكتفت بوجود شكلي للمرأة السورية في الغالب، وعلى الرغم من أن المرأة السورية تبذل جهودًا مضاعفة وما زالت تحاول الوصول إلى تمثيل حقيقي وفاعل لها في الكيانات السياسية وطاولات المفاوضات ومراكز صنع القرار، سواء في أجسام المعارضة السياسية أم في تلك التي تمثل النظام، فإنها لم تصل إلى هدفها المراد حتى الآن، وما زال أمامها كثير من العوائق التي عليها تذليلها.

خاتمة

مشاركة المرأة السورية في الشأن العام أمر مهم جداً؛ فهن الأقدر على الوصول إلى الأسرة والمجتمع، وهن الأقدر على التأثير، غير أن هناك عوائق حقيقية تقف أمام تفعيل دور المرأة لتحقيق هذه الغاية النبيلة، من أهمها:

- المجتمع السوري مجتمع محافظ عمومًا، وهناك ضعف في الرغبة النسائية للمشاركة في الشؤون السياسية حتى قبل قيام الثورة، ومع تعقد المشهد السوري والمخاوف الأمنية والقمع الذي مارسه النظام ضد معارضيه، زاد عزوف المرأة السورية عن العمل السياسي، وتوجهت بصورة أكبر نحو العمل المجتمعي والإغاثي، لذلك نحن بحاجة إلى القيام بخطة عمل تشجع المرأة السورية على المشاركة العامة والسياسية، وتبين لها أهمية وجودها في مراكز صنع القرار.
- عدم إدراك أهمية وأبعاد مشاركة المرأة في العمل العام، مما يؤدي إلى إقصائها وعدم أخذ مبادراتها بجدية، وعدم الاهتمام بمقترحاتها وما يمكنها القيام به في هذا المجال، وهو ما يستدعي القيام بحملة توعية إعلامية حول أهمية مشاركة النساء.

- تأطير مشاركة النساء وجهودهن في الجانب الاستشاري غالبًا ضمن العملية السياسية، وعدم إشراك المرأة في عمليات صنع القرار أو في دوائره الأساسية والمتقدمة، لذا يجب زيادة تمثيل النساء في الكيانات السياسية السورية.
- عدم اهتمام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بتمثيل النساء السوريات بشكل واقعي وحقيقي، واكتفائهم بوجود نسائي في الوفود والنقاشات، حتى لو كان نخبويًا أو شكليًا، وهو ما يؤدي إلى إحساس السوريات بأنهن غير ممثلات.
- عدم وجود خطط وبرامج سياسية نسائية واضحة للعمل، تراعي خصوصية المجتمع السوري وثقافته، وتراعي تنوعه على اختلاف مناطقه، وعدم وجود برامج حماية للمرأة في سورية يسمح للمرأة بالتحرك الحر والعمل دون خوف أو عوائق.
- التدخلات الإقليمية والدولية بالشأن السوري، وحتى في التشكيلات السياسية، وهو ما أدى إلى ضعف الأداء السياسي السوري عمومًا.